Issue 5982-5983 Saturday-Sunday 10-11/3/2018
الزمان – السنة العشرون العدد 5982-5983 السبت–الاحد 22 من جمادى الاخرة 1439 هـ 10-11 من آذار (مارس) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

إستثمار الكهرباء

عبارة حق يراد بها باطل

فاتن السامرائي
بغداد

(يومية طالعيلنة بسالفة شكل، ومشروع شكل، وبالأخير منحصل شي).

هذا ما ينادي به آلاف المتظاهرين في العراق، عند كل مرة تخرج بها حكومتنا بمشروع جديد، تقول أنه لصالح الشعب، واليوم لدينا مشروع الكهرباء الجديد، والذي حمل بدوره عدة عناوين، منها: "خصخصة الكهرباء، عقود الخدمة والجباية، عقود الشراكة مع القطاع الخاص، وعقود استثمار الكهرباء" مهما كانت التسمية فالفكرة أصبحت واضحة للعوام، بينما اختلفت الأراء منهم من يرى أنها افضل من البقاء تحت رحمة "أصحاب المولدات"، ومنهم من يعتبر هذا المشروع إجحافاً في حقهم بسبب أجور الجباية، فخرجوا مطالبين بإلغائه.

مشروع جباية

تعالت الحملات المعترضة على مشروع جباية الكهرباء، منها حملة "لن ندفع" في الكوت والناصرية، كما طالب مئات المتظاهرين بطرد المستثمر في محافظة ذي قار.

في مقالي هذا، لن أتحيز لفئة دون أخرى، فلست أقول أن هذا المشروع هو سرقة، كما أنني لست أقول أن المواطنين مخطئين تماماً بإعتراضهم، بل إن هدفي هو عرض ما استطعت أن أجمعه من إيجابيات أو سلبيات وأطرحها هنا بتفصيل مبسط، فكلنا اليوم بحاجة لفهم ما يدور بمطلق الحيادية.

بعد اللغط الكبير الذي حصل منذ إعلان المشروع، خرج المتحدث باسم وزارة الكهرباء السيد "مصعب المدرس" في لقاء مباشر وضح فيه ما يلي: أن المشروع المعلن عنه ليس "خصخصة" كما يطلق عليه في الشارع وإنما هي عقود شراكة مع القطاع الخاص أي "عقود استثمارية"، واستناداً الى الموازنة الإتحادية لعام 2017/2016، كما بين عدم وجود فساد في المشروع وأن نجاح المشروع يعتمد على التعاون بين المواطن والدولة، وقد ضَمنَ تطبيق هذا المشروع بشكلَه الصحيح وبدون مشاكل؛ من خلال:

1-إنهاء الضائعات من الطاقة والتي بلغت 60 بالمئة، من الإنتاج.

2-تقليل الإستهلاك من قبل المواطنين.

إذ أن الإنتاج الطاقي حسب قوله قد وصل إلى(6000 ميكاواط)، ومجموع المطلوب العام هو(22000 ميكاواط)، وبإضافة (2000 ميكاواط)، من المستثمر، وتقليل الإستهلاك من قبل المواطن، وإنهاء الضائعات من الإنتاج سيكون هنالك فائض من الطاقة اللازمة للتشغيل، فيما ردت عليه النائبة في مجلس البرلمان حنان الفتلاوي "إن ما تحدث به السيد 'مصعب المدرس' خيال علمي لن يطبق على أرض الواقع".

وفي لقاء مع عضو مجلس النواب المستقل عن دولة القانون "كاظم الصيادي"، صرح فيه قائلاً "أي مشروع تطرحه الحكومة هو سرقة للعراق"، وأن الدولة حسب قوله "أفلست" فطرحت هذا المشروع "الخصخصة" لتسرق من خلاله أموال العراقيين لتسد حاجتها من الأموال.

آلية عمل هذا المشروع هي كالتالي، نحن نحتاج إلى إنتاج طاقة إضافي ليسد نقص الطاقة الحاصل في العراق، فقامت الحكومة بإبرام عقد مع القطاع الخاص "المستثمر" يقوم بموجبه بإنتاج الطاقة في محطات وبيعها للحكومة، أما الوقود اللازم لإنتاج الطاقة وعمليات نقل وتوزيع تلك الطاقة، فهو من شأن الحكومة وليس المستثمر، ولنتعرف أكثر على شروط هذا العقد وهذه هي الصدمة والطامة الكبرى.

شروط عقد الشراكة مع المستثمرين كما وردت من جلسة النواب بعد استجواب وزير الكهرباء والتي صرحت عنها "د. حنان الفتلاوي" عضو مجلس النواب:-

1-يتوجب دفع المبالغ المتفق عليها في العقد للمستثمر بعد توقيع العقد، حتى وإن لم تستخدم تلك الطاقة من قبل المشتري.

1-في حال عدم توفير الوقود(الغاز) اللازم لتوليد الطاقة تبقى الدولة ملزمة على دفع مبلغ الطاقة المجهزة إلى حين إنتهاء مدة العقد.

1-كفالة سيادية، إذ رهنت الدولة بموجب هذا العقد نفط العراق، في حال تقصير المشتري عن إداء التزاماته تجاه المستثمر، وفي حال عدم دفع مبلغ الطاقة المجهزة.

أما الشروط المترتبة على الكفالة السيادية هي مشكلة كبرى، أثارت علامات إستفهام عديدة، فكيف تم التوقيع على مثل هذه البنود:-

1- دفع مطالب الدائنين للمستمثر "أي ندفع له جميع ما يدين به من قروض لأي بنك دولي".

2-دفع المبالغ التي ساهم بها المستثمر في بناء المشروع.

3-المبالغ المالية التي كان من المفترض إستلامها إلى حين إنتهاء العقد.

شروط الكفالة

كما يتمكن المستثمر في حال عدم الوفاء بشروط الكفالة السيادية أن يقدم العقد لأي بنك دولي، وتصادر أموال الدولة، وبالتالي الدفع بالإجبار.

ما هي المصالح التي استوجبت التوقيع على مثل هكذا عقد؟، ما الذي يضطر حكومتنا أن ترهن نفط العراق وممتلكاته لمشاريع وعقود غير مجبرين على إبرامها، لم لا تنشئ الحكومة محطات إنتاج طاقة بدلاً من شرائها، مادمنا قادرين على دفع مبالغ طائلة للمستثمر؟، وبدلاً من إبرام عقود تتضمن سرقة، وإبتزاز واضحين من غير إخفاء.

ولكن من سيسمع ومن سيجيب!!!، إن كان أعضاء الحكومة أنفسهم غير متفقين حول هذا الأمر، فما الذي يقع على عاتق المواطن المجبر على دفع مبالغ الجباية شهرياً.

قد جفت الدماء منا ونحن أحياء، وبليت الأحوال، أصبحت السرقة علانية، وليس سحباً من تحت الوسادة كما كانت من قبل، ويستمر الحال على ذات المنوال، دون خروج شخص واحد من الحكومة يمتلك ولو نصف ضمير حي، يبين الحقيقة كما هي؛ لنعرف ما نحن مقدمون عليه، ليخبروا أن هذه الخصخصة هي من صالحنا وأنها ستمضي من غير تلكؤات أو أخطاء، لنتعاون مع الحكومة بما يخدم صالحنا، وصالح الدولة، لكنهم أبوا إلاّ أن يقدموا مصالحهم الشخصية، وقطع يمين الصدق والأمانة بما يترتب وواجباتهم تجاهنا.

> **تعالت الحملات المعترضة على مشروع جباية الكهرباء، منها حملة لن ندفع في الكوت والناصرية، كما طالب مئات المتظاهرين بطرد المستثمر في محافظة ذي قار.**
>
> **في مقالي هذا، لن أتحيز لفئة دون أخرى، فلست أقول أن هذا المشروع هو سرقة، كما أنني لست أقول أن المواطنين مخطئين تماماً بإعتراضهم، بل إن هدفي هو عرض ما استطعت أن أجمعه من إيجابيات أو سلبيات وأطرحها هنا بتفصيل مبسط، فكلنا اليوم بحاجة لفهم ما يدور بمطلق الحيادية.**
>
> **بعد اللغط الكبير الذي حصل منذ إعلان المشروع، خرج المتحدث باسم وزارة الكهرباء السيد مصعب المدرس في لقاء مباشر**

وستبقى نار العراق مشتعلة

كوهر يوحنان عوديش
gawher75@yahoo.com

من اكبر المشاكل واكثرها تعقيدا التي تواجه البلدان وتكون عائقا امام تطورها وتقدمها وازدهارها هي المشاكل الداخلية والحروب الاهلية التي تدمر الوطن وتبدد ثرواته وتهدر ارواح المواطنين الابرياء هدرا، ويعتبر العراق من البلدان اللامستقرة التي كانت المشاكل والمشاحنات والحروب الداخلية اهم اسباب عدم استقراره وضياع ثرواته هباء، وذلك بسبب شعور ابناء قوميات معينة بالغبن والظلم من السياسة المتبعة ضدهم من قبل الانظمة والشخصيات المتعاقبة على الحكم في العراق.

بعد 2003 كان هناك فرصة ذهبية لتأسيس عراق ديمقراطي حضاري يحفظ حقوق مواطنيه ويصون كرامتهم ويعوضهم عن كل المظالم والويلات والاهانات التي ظلت تلاحقهم لعقود من الزمن بسبب السياسة العوجاء التي مارستها الانظمة المتعاقبة على الحكم منذ تأسيس الدولة العراقية، خصوصا وان القسم الاعظم من مسؤوليه وقادته الجدد قضوا عشرات السنين من عمرهم ملاحقين خارج البلد بسبب ارائهم السياسية المختلفة عن النظام الحاكم، لكن الذي حدث ويحدث هو عدم الاستفادة من اخطاء الماضي وتكررت المآسي بصورة ابشع وان كانت من نوع مختلف، حتى ان الكثير من معارضي النظام السابق اصبحوا اليوم بعد تسلمهم للسلطة ومقاليد الحكم ينتهجون نفس الاسلوب، ان لم يكن اسوأ، لادارة البلد.

تطبيع الاوضاع

مضى على استفتاء اقليم كردستان العراق في 25 ايلول الماضي اكثر من خمسة اشهر وليس هناك اي مؤشر لتطبيع الاوضاع وتحسينها بين اربيل وبغداد، سوى تصريحات اعلامية تبشرنا بتقدم المباحثات بين الجانبين دون تلمس اي تغيير او تحسن في الواقع المزري الذي يعيشه الشعب الكردستاني جراء انقطاع رواتبه منذ سنين، بسبب الامتناع عن صرف الميزانية المخصصة لاقليم كردستان اثر خلافات سياسية لم تحسم لحد اليوم، وما زاد الخلاف حدة هو تمرير ميزانية العراق لعام 2018بالاغلبية دون الاخذ بنظر الاعتبار مقاطعة الكتل الكردستانة ورفضها للميزانية بشكلها الحالي اثر خفض الحكومة العراقية لمخصصات الاقليم الى 12.6بالمئة بعد ان كانت نحو 17بالمئة في السنوات السابقة.

ما يثير الاستغراب لدى المواطن العراقي عموما والمواطن الكردستاني خصوصا هو بقاء الخلافات على حالها، او بالاحرى اشتدادها، في وقت يدعي فيه كلا الطرفان باللجوء والاحتكام الى الدستور لحل كل الخلافات والمشاكل العالقة بين الطرفين، رغم اعلان حكومة اقليم كردستان وتأكيدها على احترام تفسير المحكمة الاتحادية العليا للمادة الاولى من الدستور الذي لا يجيز الانفصال ولا يسمح به، وكذلك تقديمها لكافة التسهيلات والمساعدات اللازمة للجان الفنية والمالية المشكلة من قبل بغداد للقيام بمهامها في الاقليم، وهذا يدل على ان الدستور الذي يريدون تطبيقه ليس سوى وسيلة لتنفيذ غايات مدفونة وتمرير مصالح شخصية بعيدة عن هموم ومصالح الشعب.

غلق المطارات

ان اسلوب بغداد في التعامل مع اربيل، من حيث غلق المطارات وقطع الرواتب والاحتكام الى القوة والتعامل بمبدأ الاغلبية والاقلية او الغالب والمغلوب، لحل المشاكل ليس بافضل اسلوب للتعامل مع الاخر ومواجهته، خصوصا واذا كان المقابل قد ابدى المرونة اللازمة لحل المشاكل، بل بالعكس من ذلك يؤدي الى نتائج سلبية وكارثية على المدى البعيد.

الوعود المعلنة والتصريحات الاعلامية التي تطرب الاذان وتبقي البطون خاوية اصبحت مادة نافذة الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك والتصديق!، فاذا كانت بغداد صادقة في ما تعبر عنه من حيث كون مواطني الاقليم مواطنين من الدرجة الاولى شأنهم شأن مواطني المحافظات العراقية الاخرى، عليها فتح مطارات الاقليم امام المواطنين واطلاق رواتب موظفي الاقليم، ومن ثم البدء بحوار جدي لوضع حلول دستورية وقانونية دائمية وليس ترقيعية لجميع المشاكل والخلافات بين الطرفين والشروع من جديد لبناء وطن يسوده الدستور ويحكمه القانون ويحفظ حقوق المواطن بغض النظر عن كل الانتماءات، واذا كان ذلك صعبا على الطرفين لانعدام الثقة بينهما حاليا فيمكن الاستعانة بالامم المتحدة وغيرها من الدول الصديقة التي عبرت مرارا وتكرارا عن استعدادها للوساطة بين الطرفين ومد جسور التفاهم بينهما تمهيدا لاتفاق نهائي ودائمي ينهي كل الخلافات ابديا.

استمرار الحال على ما هو عليه لن يفيد اي طرف بل يزيد الكره والحقد والعداوة بين ابناء الشعب العراقي، واذا كان قادة العراق الجدد يحسون بالمسؤولية فعليهم ادراك وفهم الوضع الراهن ومحاولة احتوائه وايجاد الحلول اللازمة باسرع وقت ممكن وليس تعميق المشاكل وزيادة الشروخ بين الشعب لالهائه واستغبائه لتحقيق مصالح شخصية على حساب دماء ابنائه.

صرخة:- لا تعظموا نفوسكم من تجويع الشعب وتدمير مستقبله.

حين يستفيق التّنين

مصنع العالم .. حرير الصين

وئام قشوط
بيروت

"هو ليس مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبّا، ولا ديمقراطية تلتزم بها أنظمة الحكم بالعالم _ أو هكذا يَفترض البعض .. أو هكذا يدَّعي بعض آخر _وكما أنَّه ليس مشروع ثقب في الجدار التكنولوجي الهندي" هذا ببساطة تعريف أوَّلي مباشر لـ "طريق الحرير" وفق الأبجديات التَّاريخية والحديثة، الطَّريق الَّذي وصل الشَّرق بالغرب منطلقاً من الصِّين وعبر بوابة الشَّرق من أعرق مدنها "حلب" في سورية، وصولاً إلى كلّ العالم.

طريق الحرير الجديد .. 68دولة حول العالم

"طريق الحرير الجديد" كما تُطلق عليه الإمبراطورية الصِّينية، مشروع نهضوي يتطلَّع لتعزيز الرَّوابط الاقتصادية والنُّهوض الحضاري في أكثر من 68 بلداً من هذا العالم الصَّغير الكبير، إذ رصدت بكين تكلفته المبدئية عن طريق انشاء البنك الآسيوي بقيمة 100مليار دولار ،وقد تم انشاء صندوق الحرير برأس مال 40 مليار دولار ، كجزء من مبادرة (حزام واحد .. طريق واحد)، التي أطلقها الرَّئيس الصِّيني شي جين بينغ عام 2013 وأصبحت تشكِّل المحرك الرَّئيس لسياسة البلاد الخارجية، هذه الرُّؤية القادمة من غياهب الزَّمان _منذ ما يقرب من الألفي عام _ استُخدمت خلالها شبكة الطُّرق بين آسيا وأوروبّا التي كانت تُعتبر آنذاك، أهم شبكة طرق للتبادل التِّجاري للقوافل.

حيث أنَّ لهذا الطَّريق "طريق الحرير" تأثير كبير على ازدهار الكثير من الحضارات القديمة، من صينية وهندية وسورية ويونانية ومصرية ورومانية، أيّ ما يقارب من كلّ حضارات الكون وأهمها، ولكن وممَّا لا شكَّ فيه، ونتيجة الإدراك أنَّه ما من ديمومة لشيء وفق أبسط منظورات خضوع الكون إلى قوانين الارتقاء الطبيعي من جهة، ونتيجة إلى المكتشفات الجغرافية من جهة أخرى، فقد اضمحلَّت أهمية الطَّريق وأخذت بالتَّلاشي مع نهاية القرن الرَّابع عشر ومطلع القرن الخامس عشر وفق منظري الجغرافية والاقتصاد والسِّياسة، ليعود وميض الحرير للسُّطوع بعالم المال والأعمال مع بدايات الانفتاح الصِّيني مع الاقتراب من بواكير الألفية الحالية وتحديداً في تسعينات القرن الماضي الذي بات يطلق عليه كما نعلم بـ "القفزة الكبرى"، فكل هذا يوصلنا إلى أنَّ التَّأثير في أهم الحضارات العالمية الضاربة في جذور التَّاريخ سالفة الذِّكر، وإن أفل نجمها، إلّا أنَّه لم ينطفئ، حيث أنَّه عاد للبزوغ من جديد بتأثيره الكبير الذي بات يعرفه القاصي والدَّاني من أهل العلم والمتابعة، إلى التَّأثير الكبير في أيديولوجيات قواعد الاقتصاد والازدهار بشتَّى المجالات في العصر الحديث في أنحاء العالم.

إن أردنا التَّمعن باسم المبادرة أو المشروع الصيني العالمي "طريق الحرير"، نصل إلى رؤية تشي أنّ هذا الاسم كما لو أنَّه يحمل طريقاً واحداً، بينما التَّعمق في الرُّؤية يوّضح وجود طرق عدّة بين قارّات العالم، حيث أنَّه طريق يربط 68 دولة من آسيا إلى إفريقيا وصولاً إلى أوروبا.

فولاذ الصِّين .. غوادر باكستان

في صلب كلّ ما تمَّ ذكره، نرى أنَّ بكِّين تسعى لتعزيز ما وضعته نُصب عينيها وسواعد وعقول كوادرها، عبر سعيها لإطلاق اصطلاح "توسيع شبكة التِّجارة العالميّة" لتوريد البضائع الصِّينيّة واستيراد المواد الخام، من خلال شبكة من الموانئ والممرّات البحرية والسِّكك الحديديّة والتَّجمعات الصِّناعية، لضمان خلق أسواق رئيسيّة وتصدير فائض الصِّناعات المحليّة، وخاصّة الفولاذ المنتج بالصِّين والذي يبلغ قرابة 1,1مليار طن من الفولاذ سنوياً وهي كمية تعادل إنتاج كلّ دول العالم الأخرى _ولكنَّها "الصِّين" لا تستهلك داخلياً إلا 800 مليون طن.

عمل صامت

ليس ببعيد عن عمل الصِّين الصَّامت منذ عقود وحتَّى يومنا هذا لما تصبو إلى تحقيقه، دعونا ننتقل إلى بقعة جغرافية ليست ببعيدة عنها لنرى ما الذي يجري بها، وما علاقة ذلك بطريق التِّنين الصِّينيّ، حيث أنَّه في القرية الباكستانية "غوادر" المرهقة بمسامير الفقر المتغلغل في مفاصلها، لنكتشف كيفية تحويلها من قبل ثورة البناء والتَّطوير الصِّينية من قرية الصَّيادين البدائية إلى مدينة متقدّمة من حيث حداثة الخدمات والبنية التَّحتية بإنشاء ميناء جديد خاص بالحاويات، علاوة على 1800ميل من السِّكك الحديدية فائقة السِّرعة، هذه القرية ستتحوَّل إلى موطن لحوالي مليوني شخص، تضع الصِّين وباكستان كلّ طاقاتها لتسطِّر ميلاداً جديداً، في سبيل الوصول بميناء "غوادر" ليغدو محطةً مختصةً بالشَّحن العابر خارج مضيق هرمز. كما ويتوقَّع الباحثون أن يكون "غوادر" منافساً قوياً لميناء "جبل علي" في دبي، فلتستقرَّ بمسامعنا اسم هذه القرية، لأنَّه من الواضح أنَّها في طريقها لتحظى بحصَّتها من الشُّهرة والشَّمس.

تلاشي القطب الواحد .. ملقا .. بكين .. واشنطن

إنَّ العقلية الصِّينية لا تُهمل حكمة الأسلاف فهي تعلم أنَّ عصر القطب الواحد تلاشى، وأنَّ مصيره يناقض ما تقدَّم بأطروحة نهاية التَّاريخ لـ"فيوكوما" الذي يجزم بانتهاء العالم على المذهب الليبرالي أحادي القطب، تعمل العقلية الصينية بالتَّخطيط الاستراتيجي فالحكمة الصِّينية تقول: "الفشل في التَّخطيط هو تخطيط للفشل"، حيث أنَّ أولئك الذين كانوا أوَّل من طبع الورق واستخدموه للكتابة لديهم تحدِّي جيوسياسي يقرّ توسيع نفوذهم وانتشار بضائعهم واستيرادهم للمحروقات والمواد الأساسية، ولذلك وصلوا إلى قناعة وضرورة أنَّ "طريق الحرير" درب الأسلاف القدامى، ولكنَّه الآن بحلَّته الجديدة هو المنقذ والمخلِّص لعصر " عولمة بكين اليوم".

بكلّ تأكيد عودة الصِّين ونيِّتها وعزمها في الوصول إلى الطَّرق التي أرادتها ولا تزال مصرَّةً عليها، ليست معبَّدة بالياسمين، حيث أنَّها أمام تحديَّات جسيمة، أكبرها يتمثَّل بالتحرر من ازمة مضيق "ملقا" القابع تحت سيطرة الولايات المتَّحدة الأمريكية من خلال أسطولها السَّابع وحلفائها، هذا ويُجمع الخبراء على أنَّ أمريكا تتمسَّك بوجودها في المضيق في سبيل الحدّ من تعاظم الصِّين مستقبلاً وفق زعمها، إضافة إلى أنَّها تتحسَّب لأيِّ صراع قادم مباشر مع الصِّين وتظنّ أنَّها قادرة من خلال هذا المضيق "ملقا" على خنق الصِّين.

وفي حقيقة الأمر، فإنَّ ظنون أمريكا ليست ببعيدة عن الواقع، لما يتمتَّع هذا المضيق بأهميات عديدة على رأسها "الجيوسياسيَّة"، حيث أن المضيق الواقع جنوب شرق آسيا بين إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، يبلغ طوله 805 كلم، أيّ أنَّه أطول مضيق في العالم، كما أنَّ عمق المياه فيه يتراوح بين 100متر في بعض الأماكن منه و 25 متر في أخرى، وعرض أقصاه 50 متر، وأدناه 7.2 متر، مما يعرقل عملية انتقال البواخر والنَّاقلات العملاقة، ويعطل وصول البضائع لتسلك مضيق "لومبوك" أو "مندور" لتعبر إلى الضَّفَّة الأخرى من العالم، كما أنَّ أحد تحديَّاته حطام 34 سفينة تعود إلى القرن الثَّامن عشر، وبسبب ضحالة المياه فإنَّ السُّفن عرضة للاصطدام بالحطام، والضباب كثيف مما يسبِّب تباطؤاً في حركة الملاحة، إلَّا أنَّ مناخه ورغم الضَّباب يتمتَّع بأنَّه خالٍ من العواصف والرِّياح الشَّديدة، وليست الصين وحدها من تعتمد عليه، بل وكذلك الهند واليابان وتايوان وإندونيسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية، مما يقدر 25 بالمئة من حركة الملاحة على مستوى العالم.

نلاحظ جيداً هنا احد اكبر اسباب تمسك الصين بمبادرة طريق الحرير ، السبب الاول بالنسبة للارداة الصينية التحرر من مضيق ، والشروع بفتح طرق عالمية عديده تجعلها قوة اقتصادية اولى بالعالم .

تعمل واشنطن وحلفاؤها على إذكاء الصراعات والأزمات في هذه المنطقة وتستخدمها كورقة ضغط على الصين هذا من جهة، ومن أخرى فإن خطر الأعمال التخريبية والإرهابية واعمال القرصنة في حالة ازدياد بحال تفاقم وتيرة الخلافات السياسية القائمة، مما يعود بخسائر سياسية واقتصادية باهظة على الصين.

أزمة بكين 2003وحقيقة طريق الحرير

أزمة سياسية دبلوماسية جعلت الصين تفتش بتاريخها للبحث عن خلاص ، أطلقت عليها في العام " 2003أزمة ملقا"، حيث أنَّها وفق الحسابات الجيوسياسيَّة بمضيق " "MaIaccaكممرٍ مائيٍّ فإنَّه يورد للصِّين أكثر منْ 80 بالمئة من وارداتها، لذا فإنَّ بكين تعتبره الشِّريان الأساسي لإمدادها بأغلب احتياجاتها من البترول، وكذلك في سبيل السَّعي لتمرير وتسهيل انتقال بضائعها والكمّ الهائل من فائض الفولاذ وغيره من المنتجات الصِّينية إلى كلّ دول العالم، لذا فإنَّ بكين تدرك جيدا بأنَّ خلق ممرات آمنة وليست تحت هيمنة أحد بالأمر الضروري لاستمرارية صعودها وازدهارها والمحافظة على كونها قوة عظمى عالمية، وبذات الوقت خلق عالم ليس بأحادي القطب، كما وتدرك واشنطن ذلك جيداً وتعمل جاهدة على قطع الطريق أمام الصين بالعديد من الطرق، على رأسها التَّحكم باحتياطات البترول في الشَّرق الأوسط وغيرها من المواد الخام، بحيث لا تصل إليَّها الصين وحلفائها.

رغم كل ما أتينا على ذكره إلَّا أنَّ المعلومات لا تزال شحيحة بصدد خطة طريق "الحرير الجديد" الذي تسعى له الصِّين بكل ما تملك من عقول وإرادة وسياسة واقتصاد، حيث أنَّ الطَّريق في شقّ عبوره الإفريقي لا يزال غير واضح المعالم تمام الوضوح، لكن المعلومات الأوَّليَّة تُسفر عن وجود ممر مائي بصحراء جنوب ليبيا، وصولا إلى مصر السويس عن طريق قناتها، وبخصوص شقَّه الآسيوي فإنه سيعبر بلاد ما بين النهرين والعراق والأناضول، ومن جهة سوريا فإنه سيشقّ طريقه عبر تدمر وصولاً إلى الساحل السوري في البحر الأبيض المتوسط وإلى أنطاكيا.

بلد الخزان البشرى بمقدار 1.6 مليار نسمة، بفضل نظام تعليمي يقوم على الاقتصاد المعرفي، والنَّمو المستمر والمذهل لقوة عالمية مستقبلية بمصادر واسعة ومتنوعة غير مسبوقة، هو المصنع البشري الذي رسخ ذاته كمختبر بشري عالمي هو الأوسع والأضخم والأقوى على الساحة العالمية، والفضل الأول والأخير يعود وفق منظري الاقتصاد إلى الثورة الصناعية الصينية الخلاقة، وإلى كون بكين لا تتوقف طموحاتها وعملها عند حد وتكتفي به، إذ تفكر حالياً ببناء وكالة للطَّاقة وعلوم الفضاء مشابهة لوكالة ناسا، لكم ان تتخيلوا ما الذي سيفعله الصِّينيون في عالم الفضاء!

أين العرب؟

أين نحن أهل هذه البقعة الجغرافية وقاطنيها كـ"شعوب عربية وباقي القوميات الموجودة في المساحة الممتدة من المحيط وحتَّى الخليج؟" .. "كيف نستفيد نحن من كلّ هذا ، كيف نستفيد من المبادرة العالمية ؟"

في ظلّ توريد أمريكا السِّياسيّ للجمهوريَّة الدستوريَّة الرئاسية الفدرالية بنظام الحزبين نهجها الديمقراطي على كونه النَّموذج التَّقدمي للحكم، وفي ظلّ استيرادنا نحن العرب لمفاهيم العولمة حسب فهمنا ، ونطوعها طواعية غير مجدية حسب خصوصية كلّ دولة من دولنا لنصل إلى مرحلة ما قبل التطبيق والتطبيع وهى مرحلة التمظهر الديمقراطي، والتي لن تتعدّى ذلك مهما طال الزَّمان، ولن تغير من واقع حالنا المأساوي لعدّة أسباب عقائديّة وثقافية وبيئية.

بينما في المقلب الآخر، ولدى الصِّين بالطبع فإن آلهة الاقتصاد والمال الصينية الصاعدة تتبع عولمة مختلفة مغايرة على طريقتها الخاصة، القائمة على كون الصين دولة مركزية، جمهورية، اشتراكية، شيوعية، بنظام الحزب الواحد، تسعى لتصدير فائضها متأملة بالقوة الشرائية للمجتمعات الاستهلاكية بالشرق الأوسط وتوسيع السوق لمنتجاتها، تضع سبيلا وشعارا أساسا لمنهجها المعتمد على التَّمنية الاقتصادية وليس على التبعية الاقتصادية، منهجاً ينصّ على القاعدة التي تنادي بها وتعمل لتحقيقها، والقائلة: "أنا أكسب وأنت تكسب".

لنلقي نظرة على المشهد الّذي نحن فيه فيما يسمّى بـ"الوطن العربي" من بعيد وعن كثب على ما نظنّ أنَّهم خيارين، حيث أنَّه وكما تنصّ القاعدة العقليّة المنطقيّة الاعتياديّة الانتقاء بين أمرين، فإنّ الافتراض الأسلم هو افتراض التَّوظيف الصَّحيح للأدوات الدّبلوماسيّة بين إمبراطوريّة السّاسة والتّحليل الاستراتيجيّ لواشنطن، وبين آلهة المال وسياسة النَّفس الطَّويل لبكين، وبناء على كون أمثل القيادات في وقت العالم الراهن هي القيادة الموقفية، التي تعنى أنّ الأوضاع والمهام المختلفة تتطلب أنواعاً مختلفة من القيادة، أيّ أنّ أسلوب القيادة يتغيّر بناءً على تغيّر الظّرف والحالة والموقف القيادي، ممّا يعني بما لا شكّ فيه أنّ هذه النَّظريّة السليمة تؤكّد على أنّه لا يوجد أسلوب قيادي واحد مناسب لجميع المواقف.

واقع حال

لذا فإنّ العقل ووفق كلّ هذه المعطيات وواقع الحال يقول: "بأنّه وللاستفادة من المبادرة (طريق الحرير الجديد) حسب مصالح دولنا، فإنّ ذلك يعتمد أولاً على صنّاع السياسة الخارجية في دولنا ، واعتماد نظرية القياده الموقفية ، ومدى قدرتهم وفعاليتهم على التّوازن بين المصالح والمعطيات على أرض الواقع، لهذه الرؤية الحريرية ذات الدّمغة الإمبراطورية المليئة والمفعمة بالإرادة والعزم، والتّاريخ ما دأب يخبرنا بالممالك المتفسّخة المتعالية المؤلهة لذاتها والمستعبدة للآخرين على صفحاته المهترئة، وصعود القوى الجديدة المتجدّدة ، الأمر الذى يتطلب مواكبة لمؤشرات التغير الدولى الجيوسياسي ،والاقتصادى والخطوط العريضة لعالم مابعد الحداثة ".

ختاماً .. ماذا يريد العرب؟

فهل نحن "العرب" نلقى وزناً للبحوث والدّراسات ونضع السيناريوهات لكل تغيّر دوليّ في الماضي القريب، وفي الوقت الحاليّ، والقادم؟

إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، فعلينا امتهان سياسة التّوازن والمصالح المتبادلة لسياساتنا الخارجية ومصالحنا الدّاخلية.

وإذا كانت الإجابة بـ"لا"، فلنستمرّ في تخدّرنا وتجاهلنا ديناميكية خارطة العالم الجديد، وليستمرّ وضعنا كدول وظيفيّة طفيليّة تابعيّة انبطاحية تسبح في فلك تجاذبات الدّول المحورية وتجمع حبوب القمح من على أرصفة الطرقات. .